

## رفع الملام عن الأئمة الأعلام (٤١)

أحمد الخليل

الموافق لوجه الكلام مع خلوه عن الأغمار اولى من غيره. يعني اذا دار الامر بين ان شخص تخصيصا مع ظاهر الكلام ولا يكون هناك اظمار فهو اولى من ان يخصص خصيصا تخصيصا لا يتماشى مع ظاهر الكلام - 00:00:00

نعم. فمسألة التحليل لو قلنا لعن الله المحمل الا ان تكون المسألة محل خلاف. هذا التخصيص يتمشى مع ظاهر الكلام. طيب لو قلنا لعن الله المحمل الا الجاهل يتماشى مع ظاهر الكلام؟ نعم. فهذا التخصيص الثاني اولى من التخصيص الاول. نعم - 00:00:20  
قال رحمة الله التاسع ان الموجب لهذا ائمها هو نفي تناول اللعنة للمعذور وقد قدمنا فيما مضى اما حديث الوعيد انما المقصود بها بيان ان ذلك الفعل سبب لتلك اللعنة - 00:00:50

فيكون التقدير هذا الفعل سبب اللعن. نعم. انتبه الان الى هذا. يقول اذا كنتم تخافون من دخول بعض الاهل العلم في احاديث الوعيد فهذا غير مراد. لماذا؟ لأن مقصودنا ان هذا الفعل سبب لتلك اللعنة - 00:01:10  
لا ان اللعنة متحققة ولذلك قوله بيان ان ذلك الفعل سبب لتلك اللعنة فيكون التقدير هذا الفعل سبب للعن اي ولا يلزم من ذلك تحقق اللعن - 00:01:30

في المعين لو تعلق هذا التعليق فتقول معنى او اضافة توضيحية هذا الفعل سبب للعن ولا يلزم تحقق اللعن في الشخص المعين. على هذا ينتفي المحظور تماما على هذا ينتفي المحظور تماما. نحن نقول ان هذا الفعل سبب - 00:01:50  
ولا يلزم من ذلك ان تتحقق او ان يتحقق اللعن في هذا الشخص المعين. نعم قال رحمة الله فمن قيل هذا لم يلزم منه تتحقق الحكم في حق كل شخص لكن يلزم منه - 00:02:10

يوم السبب اذا لم يتبعه الحكم ولا محظور فيه. نعم. وهذه قاعدة قيام السلف اذا لم يتبعه الحكم لا محظور فيه قيام السبب اذا لم يتبعه الحكم لا محظور فيه. كوننا نقول اه شارب الخمر ملعون او الراشي ملعون او - 00:02:30  
والمحلل ملعون بدون ان تتحقق الحكم على شخص معين هذان محظور فيه. لا محظور فيه مطلقا بل هذا يتمشى مع النص. نعم قال رحمة الله وقد قررنا فيما مضى ان نذم لا يلحق المجتهد حتى انا نقول - 00:02:50

محلل الحرام اعظم اثما من فاعله. ومع هذا فالمعذور معذور. نعم. محل الحرام تقدم معنا انه اعظم من الفاعل لوجهين ومع ذلك فهو معذور. اذا كان له عذر وهذا معنى قول الشيخ فالمعذور معذور. يعني فمن اتصف بالعذر فهو معذور - 00:03:10  
ويرفع عنه الاثم. نعم. فان قيل فمن المعقاب؟ فان فعل هذا الحرام ومجتهد او مخلد له وكلاهما خارج عن العقوبة. هذا ايراد من المخالفين. لو قالوا على هذا التقدير لا يوجد احد معقاب لان فاعل هذا الحرام اما ان يكون مجتهد فيعذر لاجتهاده او يكون مقلد فيعذر - 00:03:30

او يكون جاهل فيعذر لجهله. اذا هذا العقاب لن يلحق احد على هذا التقدير. اذا العقاب لن يلحق احد على هذا التقدير اليه بعض الوعيد يكون بالنار؟ او باللعن الذي هو الطرد والابعاد؟ من سيلحق على هذا التقدير؟ ان كان مجتهدا فهو معذور وان كان - 00:04:00  
 فهو معذور وان كان جاهل فهو معذور. سيعجب الشيخ على هذا الارادة فيه قوة من خمسة اوجه. نعم. الجواب من احدهما ان المقصود بيان انها بيان ان هذا الفعل مقتض للعقوبة سواء - 00:04:20

من يفعله اولى يوجد. نعم نحن نقول الجواب الاول ان مقصود او ان من مقصود الشارع بيان ان هذا الفعل او المطرود او المتوعد بال النار هذا الفعل محروم سواء وجد من يفعل هذا الفعل او لم يوجد فالمقصود البيان - 00:04:40

فان من مقاصد الشرع العظيمة بيان الحق للناس فنحن نبين ان المزور او الراشي او شارب تمر الى اخره انه ملعون  
عاد سواء وجد من يفعل هذا الفعل او لم يجد فقد حصل او حصلت الحكمة وهي البيان. حصل الغرض وهو - 00:05:00  
البيان ولذلك صدر الشيخ هذا الوجه الاول بقوله المقصود بيان المقصود نعم قال رحمة الله فاذا فرض انه لا فاعل الا وقد انتفى  
في شرط العقوبة او قد قام بهما يمنعها - 00:05:20

من يقدح هذا في كونه محظيا. بل نعلم انه محظى ليجتنبه من يتبعه من التحرير يقول واي ضيق في انه هذا الفعل اذا فعله من انتفت  
فيه الشروط او وجدت فيه الموضع انه ينتفي عنه او تنتفي عنه العقوبة - 00:05:40  
لكن نستفيد بقاء الحكم وهو التحرير مع بيانه للاخرين مع بيانه للاخرين. فمثلا اذا افترق احد من الناس معاملة الريوية وكان معذورا  
فيها فهو معذور ولا يلحقه الوعيد باللعن على اكل الربا لكن المصلحة حصلت وهي بيان هذا - 00:06:00  
الامر للاخرين وهذا معنى قول الشيخ بل نعلم انه محظى ليجتنبه من يتبعه من التحرير. نعم قال رحمة الله ويكون من رحمة الله بمن  
فعله قيام اجر له. وهذا كما ان الصغار محظمة - 00:06:20

وان كان التقى مكفرة باجتناب الكبائر. وهذا شأن جميع المحظيات المختلفة فيها فان تبين انها حرام وان كان قد وادر من يفعلها  
مجتهاها او مقلدا فان ذلك لا يمنعنا ان - 00:06:40  
ما فقد تحويلها. نعم لعل صواب العبارة اذا تبين انها حرام. وان كان قد يعذر من يفعلها مجتهاها او مقلدا ان ذلك لا يمنعنا ان نعتقد  
تحريمهها. وهذا المعنى تكرر معنا بالكتاب مرارا وتكرارا انه نجمع بين امرتين ان نعبر - 00:07:00

الفاعل اذا كان له عذر ولا نوقع عليه الوعيد وفي نفس الوقت نعتقد تحريم هذا العمل. فكوننا نعذر زيد او عمرو لوجود العذر فيه  
السائغ من الجهلة والتأويل او عدم بلوغ النص الى اخره هذا لا يعني ان نعتقد ان هذا العمل جائز بل نعتقد انه محظى - 00:07:20  
ونعذر من قام فيه سبب العذر. نعم الوجه الثاني قال رحمة الله الثاني ان بيان الحكم سبب لزوال الشبهة المانعة من نفوس العقاب.  
فان العذر الحاصل بالاعتقاد ليس المقصود بقائه - 00:07:40

والمطلوب زواله بحسب الامكان ولو لا هذا لما وجب بيان العلم ولكن ترك الناس على جهلهم خيرا لهم ولكن الادلة المسائل المشتبهة  
خيرا من بيانها. نعم وهذا الوجه قريب من الوجه السابق ويقول - 00:08:00  
الثاني ان بيان الحكم ويقصد بقوله بيان الحكم ذكر الحديث المتضمن للوعيد. يقصد بقوله بيان الحكم ذكر الحديث المتضمن للوعيد  
من فوائده زوال الشبهة المانعة من لحوق العقاب - 00:08:20  
ان العذر الحاصل بالاعتقاد ليس بمقصود بقاءه بل مطلوب زواله. واذا كان المطلوب زواله فان ذكر هذا الحديث من فوائده زوال هذه  
شبهة وان لم تتنزل على معينة وان لم تتنزل على معينة وهذا يجب ان تستحضره ان الشيخ الان يجب على الذين يقولون - 00:08:40

على من ستقع العقوبة؟ على من تقع العقوبة؟ نقول افرض انها لم تقع على اي شخص لوجوب موانع او لعدم تحقق الشروط فمن  
الفوائد زوال الشبهة حتى يتبعين للناس الحكم ويعرف الحكم ويعرف الحق في هذه المسألة المختلفة فيها. نعم - 00:09:00  
نعم. قال رحمة الله الثالث ان بيان الحكم والوعيد سبب لثبات مستند على استناده ولو لا ذلك لانتشر العمل بها نعم. ما شاء الله هذا هو  
الثالث. لأن الشيخ يقول لا تنتظروا الى الفاعل فقط - 00:09:20  
ولكن انظروا ايضا الى التارك. انظروا الى التارك. فاننا نريد تحقيق مصلحة للتارك. ما هي المصلحة؟ هي ان يستمر على في ان يستمر  
على السارة. فمن فوائد احاديث الوعيد بقاء التارك للمحظى على تركه. وان كان الفاعل قد - 00:09:40  
يعذر فهذه نظرة آمن جانب اخر للموضوع وهي ان ننظر الى الثالث ايضا وان هذا الحديث من اسباب ثباته على اجتناب المحظى.  
نعم. قال رحمة الله الرابع ان هذا العبرة لا - 00:10:00

نادرا الا مع العجز عن ازالته. والا فمتي انكم الانسان معرفة الحق فقصر فيه لم يكن نعم هذا تقييد للعذر لأن الشيخ يقول لا تظنوا ان  
العذر هذا مطلق وانه دائما من كان - 00:10:20

المعنى نعم - 00:10:40

قال رحمة الله الخامس انه قد يكون في الناس من يفعله غير مجتهد اجتهادا يبيحه ولا مقلدا فقلوبا يبيحه. فهذا الضرب قد قام فيه سبب الوعيد من غير هذا المانع الخاص. فيتعرض - 00:11:00

الوعيد ويلحقه الا ان يقوم فيه مانع اخر من توبة او حسنات ناحية او لذك نعم من اجتهاد اجتهاضا قاصرا ناقصا قصر فيه وفرق او  
قلة تقليدا غير مباح بان - 00:11:20

رجل ليس اهلا للتقليد فهذا انتفي عنه المانع فتحقق فيه الوعيد. ولابد ان تنتبه الى ان الكلام الان في الاوصاف لا يمكن ان نأتي الى مجتهد معين ونقول انت اجتهادك قاصر وستتحقق العقوبة او 00:11:40

الله ان هذا مضطرب. قد يحسب الانسان ان اجتهاده او تقليد - 00:12:00

مبين له ان يفعل. ويكون مصيبة في ذلك تارة. ومخطئا اخرى. لكن متى تحرى الحق ولم يصد هو عنه اتباع الهوى فلا يكلف الله نفسها الا وسعها. نعم يقول هذا مضطرب - 00:12:20

يقصد انه غير منضبط. لماذا؟ لأن العالم قد يجتهد اجتهاد فيه تقصير. لكن هو يظن ان هذا الاجتهاد كافي حينئذ ايضا يعذر. قد يجتهد الاجتهاد هو في واقع الامر اجتهاد مقصر فيه. لكن هو يظن ان هذا الاجتهاد - 00:12:40

ادمنه كافي فحين اذ يعذر ولذلك انتقل الشيخ الى الامر الآخر الذي يعرض للمجتهد غير الاجتهاد واد التقسيط فيه وهو الهوى وهو الهوى ولذلك يقول لكن متى يتحرى الحق ولم يصده عنه اتباع الهوى فلا يكلف الله نفسا الا وسعها. وهذه - 00:13:00

تعرض لطلاب العلم والعلماء اخطر وشد من افة التقصير في الاجتهاد من - 00:13:20

القصور في الاجتهاد. وهذا يؤكد آلا الواقع القديم الحديث ان كثيرا من الاشكالات ليست بسبب القصور في الاجتهاد بقدر ما هي اه اتباع لشيء من الهوى اتباع لشيء من الهوى - 00:13:40

ولذلك تجد مثلاً من أهل البدعة من هم أذكياء ويعرفون النصوص وكيفية الاستدلال والاستنبط لكن يكون عندهم شيء من الهوى يمنعه عن المصير الى الحق. ومن ابرز الامثلة اليهود فانه كانت عندهم ادلة قطعية على ان - 00:14:00

العاشر انه ان كان بقاوؤها - 00:14:20

بيان فاعل - 00:14:40  
هذه الأحاديث على مقتضياتها مستلزماً لدخول بعض المجتهدين تحت الوعيد. فكذلك أخراجها عن مستلزم دخول بعض المجتهدين تحت الموعيد. وإذا كان لازماً على التقدير بقى الحبيب سالماً عن المعارض فيجب العمل به. بيان ذلك أن كثيراً من الأئمة صرحاً

سورة المختلف فيها ملعون. منهم عبدالله بن عمر رضي الله عنهم. فانه سئل عنمن وزودها لیحلها ولم تعلم بذلك المرأة ولا زوجها فقال  
هذا شفاح وليس ب姻اکح لعن الله المحلل والمحلل له. وهذا محفوظ عنه من غير وجهه. وعن غيره منهم الامام - 00:15:10

00:15:40 - صور الخلاف في الخمر والربا وغيرهما

فإن كانت اللعنة الشرعية وغيرها من الوعيد الذي جاء لم يتناول إلا محل الوفاق هؤلاء قد لعنوا من لا يجوز نامه. فيستحقون من الوعيد الذي جاء في غير نعم ما شاء الله على قوة ذهن المؤلف الشيخ لأن يريد أن يرد على الذين يقولون أن أحاديث الوعيد -

00:16:00

لا تتناول محل الخلاف وانما تتناول محل الاتفاق. وتقدم معنا دليлем ما هو دليлем؟ انه قولون لو قلنا بتناول احاديث الوعيد لمحل الخلاف لادى ذلك الى دخول بعض اهل العلم او بعض المجتهدين في ذلك وهذا - [00:16:30](#)

معنى قول الشيخ مستلزم دخول بعض المجتهدين تحت الوعيد. قال الشيخ فكذلك اخراجها عن مقتضياتها مستلزم دخول بعض المجتهدين تحت الوعيد وجه ذلك ان تقول اذا كنتم تقولون ان احاديث الوعيد لا تنصرف الا الى محل الوفاق - [00:16:50](#)  
ان بعض اهل العلم كان يلعن في مسائل الخلاف. وما معنى يلعن مثل قول الشيخ الامام احمد اذا اراد الاحلال فهو محلل وهو ملعون وهو ملعون. فاذا كان الامام احمد يلعن - [00:17:10](#)

المحلل والمحل محل ومسألة التحليل محل خلاف صار الامام احمد لعن من لا يستحق اللعنة ومن لعن من لا يستحق اللعنة فهو من لعن من لا يستحق اللعنة عادت عليه اللعنة اليه كذلك - [00:17:30](#)

فاذا اخراج هذه الاحاديث عن مقتضياتها ايضا يستلزم دخول بعض المجتهدين في هذا المحذور الذي منه فاذا كان اللازم موجود على التقديرین بقى الحديث سالما عن المعارض فيجب العمل به نعم - [00:17:50](#)

مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعن المسلم كقتله. وقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن مسعود رضي الله عنه سباب المسلم فسوقه وقتله كفر متفق عليه وعن ابو الدرداء انتبه الى كلام المؤلف. فان كانت اللعنة شرعية. من الوعيد الذي جاء - [00:18:10](#)  
لم يتتناول الا محل الوفاق فيكون هؤلاء يعني هؤلاء الائمة قد لعنوا من لا يجوز لعنه لماذا لا يجوز لعنه لانهم لعنوا في مسألة ليست من محل الوفاق. واذا كانوا لعنوا من لا يجوز لعنه فيستتحققون من الوعي الذي جاء في غير - [00:18:40](#)

في حديث في من لعن من لا يستحق اللعنة. كقوله لعن المسلم كقتله. فاذا النقص المحظور الذي فررتم منه وقعنتم فيه من جهة اخرى وقعنتم فيه من جهة اخرى ثم سيدرك الان الشيخ رحمة الله تعالى الاحاديث اه او الوعيد في من لعن - [00:19:00](#)  
من لا يستحق اللعنة وعن ابى الدرداء. وعن ابى الدرداء رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الطعامين واللعنين لا يكونون يوم القيمة شفاء ولا شهداء - [00:19:20](#)

عن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لصديق ان يكون رواه مسلم. وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - [00:19:40](#)

ليس المؤمن بالطعام ولا اللعن ولا الفاحش ولا البذيع. رواه الترمذى وقال حديث حسن وفي اثر اخر ما من رجل ولا لشيئا ليس له باهل الا حارة اللعنة عليه. فهذا - [00:20:00](#)

الوعيد الذي قد جاء في اللعن حتى قيل ان من لعن من ليس باهل كان هو الملعون. وانها وانه مخرج عن الصديقية. وعن الشفاعة وعن الشهادة. ويتناول من لعن من ليس باهل واذا لم يكن فاعل مختلف فيه داخلا في النص لم يكن اهلا فيقول - [00:20:20](#)  
عينه مستوجبا لهذا الوعيد فيكون اولئك المجتهدون الذين رأوا دخول محل الخلاف في الحديث مستوجبين لهذا الوعي. نعم هذا تقرير لما سبق باسلوب اخر. نفس الشيء وهو الزامهم بما الزمون به وان - [00:20:50](#)

ان هذا اللازم ايضا يقع حتى على تقدير قصر احاديث الوعيد على محل الوفاق فهو ايضا لازم. نعم. فاذا كان قال رحمة الله فاذا كان المحظور ثابتا على تقدير اخراج محل الخلاف. وعلى تقدير بقاء - [00:21:10](#)

علم انه ليس بمحظور وانه لا مانع من الاستدلال بالحديث. وان كان المحظور ليس ثابت على واحد من التقديرین. فلا يلزم محظور البة. وذلك انه اذا ثبت التلازم وعلم ان دخولهم على تقدير الوجود مستلزم دخولهم على تقدير العدم. فالثابت احد امرین - [00:21:30](#)

اما وجود الملزم واللازم وهو دخولهم جميعا او عدم اللازم وهو عدم دخولهم جميعا. لانه اذا وجد الملزم وجد اللازم. واذا وادا الذين عدم الملجمون. وهذا القدر كاف في ابطال السؤال. لكن الذي نعتقد. اما - [00:22:00](#)

عدم دخولهم على التقديرین على ما تقرر. وذلك ان الدخول تحت الوعيد مشروط بعدم العذر لزوال واما المعنون عذرها شرعا فلا يتناوله الوعيد بحال. والمجتهد معدود بل مأجور فينتفي شرط الدخول في حقه. فلا يكون داخلا سواء فقد بقاء الحديث -

على ظاهره او ان في ذلك خلافا يذر فيه. وهذا الزام النصح من لا محيد عنه. الا الواحد وهو ان يقول قول الشيخ فاذا كان المحظور ثابتا على تقدير اخراج محل الخلاف وعلى تقدير - 00:23:00

علم انه ليس بمحظور وانه لا مانع من الاستدلال بالحديث. يعني بعد ان بين ان هذا المحظور الذي ذكروه نقول على تقدير اخراج محل الخلاف وعلى تقدير بقائه. فاذا كان هذا المحظور هو موجود وباقٍ على التقديرين - 00:23:20

علم ان هذا ليس بمحظور وان الحديث باق على آآباقٍ بالاستدلال به بدون محظور يقبح في الاستدلال به وهذا مراد المؤلف اذا الشيء الذي يجب ان تفهمه الان ان المحظور الذي ذكروه موجود على تقدير اخراج - 00:23:40

طيب او ابقاء محل الخلاف. فيتعارض هذا الامران ويبقى الحديث سالم يصح الاستدلال به. ثم ذكر اعتراض اخر وهو ان يقول السائل الى اخره. نعم - 00:24:00